

## كارثة التهجير . المجازر .. وسياسة الإلغاء المهجرون الفلسطينيون .. اللاجئون في وطنهم!

### تقديم

للمرة الثالثة، يجري تعاون مشترك بين «مؤسسة توفيق زبيد للثقافة الوطنية والإبداع» وبين مجلة «السلام» التي تصدر عن «بيت الشعر» في رام الله، حيث قامت المؤسسة بإعداد ملف عن الذكرى الـ 25 ليوم الأرض 1976 - 2001 (نُشر في عدد ربيع 2001)، ثم ملف عن إحياء الذكرى الخامسة والأربعين لمجزرة كفر قاسم 1956 - 2001 (نُشر في عدد خريف 2001). وهذا الملف الثالث الذي يتحدث عن المهجرين داخل فلسطين، عن اللاجئين في وطنهم. هذا التعاون والعمل المشترك، هذا التواصل مع الذات، هناك ضرورة لتعزيزه وتطويره وتثبيته. من هنا قررت المؤسسة و«بيت الشعر» عقد اتفاقية توأمة بينهما. وسنعمل على إقامة احتفال خاص في هذه المناسبة، في رام الله والناصرة، حال انقشاع الحصار الاحتلالي الإسرائيلي عن قرى ومدن فلسطين.

لقد كان اختيار موضوع هذا الملف اختياراً مدروساً، وجاء كحاجة ضرورية لإزالة بعض الغموض الذي يلف التعامل مع قضيتنا المتشعبة النواحي.

على مدى قرن من الزمان كانت الأرض والإنسان محور الصراع الصهيوني الفلسطيني - العربي . . ومنذ أن حققت الصهيونية أحد أهم أهدافها بإقامة الدولة «إسرائيل»، حرصت، ومنذ البداية، على أن لا تكون الأرض فقط هي الهدف، بل الإنسان، أيضاً، الإنسان الفلسطيني، تحقيقاً لمقولة صهيونية قديمة تقول «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». من هنا كان تهجير الشعب الفلسطيني في عام نكبته، ضمن خطة متكاملة، وقد تحقق إبعاد القسم الأكبر من هذا الشعب عن وطنه، وتحويله إلى شعب لاجئ، في شتى بقاع الأرض.

ورغم كل الممارسات القمعية، فقد استطاع قرابة 160 ألف فلسطيني البقاء في وطنهم. وواصلت السلطة الإسرائيلية، حتى بعد قيام «الدولة» العمل على تحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالكامل في العام 1948؛ واصلت عملية تدمير القرى والتجمعات السكانية العربية وتشريد أهلها، وتحول قرابة 25 - 30% من بين الباقين في وطنهم إلى لاجئين في الوطن! يسكنون على بعد عدة كيلومترات معدودة من قراهم وبيوتهم ومقابر أجدادهم! ولا يستطيعون العودة إليها. ولكنهم لم يرحلوا!..

وفي السنوات الأخيرة، تحولت قضية المهجرين إلى واحدة من القضايا المهمة والمركزية في مجمل النضال العام للجماهير الفلسطينية الباقية في وطنها، وانتظمت لجان المهجرين في كافة المدن والقرى العربية، وأقيمت «لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين»، والتي تبادر إلى تنظيم البرامج والندوات والتظاهرات، وتسهم في عملية التوثيق والنشر والتعريف بهذه القضية.

لقد كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين في قلب القلب من قضية الصراع، ولا يمكن لأي حل أن يتجاهل هذه القضية، بل لا يمكن الوصول لحل، أصلاً، دون الاعتراف بحقهم في العودة، وفق شرعية الحق وكل قرارات الشرعية الدولية. وكذلك فإن قضية المهجرين في الوطن، وإن كانت لها خصوصيتها، إلا أنها قضية ساخنة، يبقى النضال ويتصاعد للوصول إلى حل يرضي أصحابها ويرضي شعبنا كله!.. لا ندعي أننا في هذا الملف نلّم بالقضية المطروحة من كل جوانبها، إنما نريد منه أن يكون فاتحة لاهتمام أكبر بهذه القضية، ليس فقط على مستوى شعبنا الباقي في الجليل والمثلث والنقب، إنما على مستوى شعبنا الفلسطيني كله. «فما ضاع حق وراءه مطالب» وسنسهم بدورنا في رفع هذه القضية ضمن قضايانا الأخرى.

أديب أبو رحمون

(رئيس الهيئة الإدارية لمؤسسة توفيق زياد)

## المهجرون - اللاجئون في وطنهم

عند الحديث عن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم لأكثر من 80% من فلسطينيي الأرض المحتلة العام 1948، فإننا بصدد الحديث عن أكبر مأساة وكارثة حصلت لأي شعب من شعوب الكون في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث إن الاحتلال والتهجير كانا ثمرة نشاط عدائي للايديولوجيا العنصرية. وفي هذه الدراسة نتطرق لجزء صغير من المهجرين، اللاجئين الفلسطينيين - مهجري الداخل، أي أولئك الذين هجرتهم المنظمات العسكرية الصهيونية، وبعدها أيضاً «دولة إسرائيل»، إلى داخل الأرض المحتلة وجسّتهم بجنسيتها، إلا أنها لم تمنحهم كافة حقوقهم كما تنص الأعراف والمواثيق الدولية التي شملت مبدأ حق العودة، أيضاً.

## أولاً: الجذور التاريخية لكارثة التهجير

يعتقد الكثيرون أن عملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم قد بدأت مع اندلاع النشاطات العسكرية الصهيونية العام 1948، إلا أن البحث والتنقيب في صفحات التاريخ الذي ضرب عليه الإعلام والفكر الصهيوني تعتيماً لم يعرف التاريخ الحديث مثله، يؤكد أن التهجير كان قد بدأ فكرياً على الأقل مع إصدار «هرتسل» كتابته «توراة الصهيونية دولة إسرائيل». فمبدأ إقامة دولة يهودية في وطننا فلسطين كان معناه تهجير شعبنا بأكمله أو على الأقل غالبية كما فعلت المنظمات العسكرية الصهيونية و«إسرائيل» من بعدها كدولة. إن أول عملية تهجير فعلية كانت العام 1905، عندما تأمر المستوطنون الصهاينة مع بعض الإقطاعيين من لبنان لشراء أراض من قرية المطلة في الجليل الأعلى وتهجير الفلاحين الذين جبلوا ترابها بعرقهم ودمائهم، وكان أحد المستوطنين الصهاينة قد كتب في حينه عن شدة تعلق الفلاحين بأراضيهم: «لقد بكت حتى دوابهم، عندما أُجبروا على الرحيل» .

كما وتشير الوثائق التاريخية، أيضاً، إلى أن قرابة 70 ألف فلاح فلسطيني قد تم طردهم وهدمت قراهم قبل اندلاع الحرب - الكارثة العام 1948، وحتى قبل إقرار الجريمة نهائياً من قبل هيئة الأمم المتحدة بإقرار مبدأ تقسيم فلسطين مناصفة مع المستوطنين الصهاينة .

ومنذ الإعلان عن قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 29/11/1947، كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية ، حسب قرار التقسيم ، ما يزيد على 243 ألف فلسطيني في 219 قرية وأربع مدن هي حيفا، وطبريا، وصفد، وبيسان. وقد هُجّر من هذه المناطق، في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران 1948، ما يزيد على 239 ألف عربي وأُخليت ودمرت 180 قرية عربية تماماً، كما هجر سكان ثلاث مدن كبرى كليا هي صفد وطبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا 1950 فلسطينياً، وبالمقابل قامت المنظمات العسكرية الصهيونية بتهجير ما يقارب 122 ألف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية، وأُخليت ودمرت 70 قرية تماماً، وهُجّر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريباً، كما وأنه تم تهجير جزء كبير جداً من سكان مدينتي اللد والرملة .

إن النشاط الذي يتبوأه مؤخراً بعض المؤرخين العسكريين الإسرائيليين الجدد، وعلى رأسهم «بيني موريس» يؤكد صدق الرواية الفلسطينية من أن عملية التهجير القسري قد تمت بشكل مبرمج ومخطط بهدف «تطهير» فلسطين من سكانها العرب، حيث واكبت عملية التهجير القسري حملات مكثفة من العنف والإرهاب والمجازر، والتي شكّلت أحد الأسباب الرئيسية لهجرة الفلسطينيين، حيث يقدر المؤرخ العسكري الإسرائيلي البروفسور يتسحاكي، المحاضر في جامعة «بار ايلان»، بأن عدد المجازر المنظمة التي اقترفتها العصابات الإسرائيلية تجاوز التسعين مجزرة .

كما ورافقت العمليات العسكرية، سياسة الحرب النفسية من خلال تسريب أخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل أنباء القتل الجماعي والاعتصاب والهدم إلى أذان السكان الفلسطينيين وخاصة الريف

الفلسطيني المحافظ، وذلك كي تزرع في نفوس السكان حالة من الهلع والذعر ليقوموا بإخلاء قراهم حفاظاً على أرواحهم ومتاعهم وأعراضهم، كما وأن هناك شهادات عديدة تؤكد أن معظم القرى الفلسطينية الحدودية كانت تُحاصر من ثلاث جهات وتقصف لتفرض على السكان الهرب تجاه الجهة الرابعة، والتي غالباً ما كانت صوب لبنان وسوريا أو الأردن.

إن الادعاء الصهيوني بأن الفلسطينيين قد غادروا أراضيهم العام 1948 نزولاً عند أوامر زعمائهم، يأتي ضمن الدعاية الصهيونية لتقويض التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني واللاجئين بشكل خاص.

يقول الكاتب «تسفي شيلوح»:

«إن كل ولد يعرف اليوم أنه لولا الهرب الجماعي العام 1948 لما كان لدولة إسرائيل ولو حتى داخل حدود التقسيم التي حددتها الأمم المتحدة في العام 1947، أن تقوم، فكيف إذاً داخل حدود الهدنة الموسعة التي تحددت في نهاية حرب التحرير» .

أما «الكونت برنادوت» مبعوث الأمم المتحدة للتقصي، فقد تحرّى حال قريتين معينتين تعرضتا لهجوم المنظمات الصهيونية دون أي تبرير، واضطّر السكان لإخلائهما، ثم جرى تدميرهما، وهذا ما جاء في تقريره المقدم للجمعية العمومية .

وفي دراسة للبروفيسور «يسرائيل شاحك» حول القرى المهجرة، يقول: «إن الحقيقة حول القرى العربية التي كانت موجودة قبل العام 1948 ضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل، تعد من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية، فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو عن مواقعها وهذا أمر مقصود وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة، المتحدثة عن بلاد فارغة قابلة للتعليم في المدارس الإسرائيلية ولروايتها للزوار والسياح» .

ولقد عرض البروفيسور «شاحك» قائمة بأسماء 385 قرية قامت «إسرائيل» بهدمها وإزالة جميع معالمها، من أصل 475 قرية كانت موجودة قبل العام 1948 .

وفي السنوات الأخيرة بدأت تتكشف الحقائق والوثائق العديدة من «أرشيف الجيش الإسرائيلي»، لتثبت أن مئات المجازر قد ارتكبت وقتل فلسطينيون أبرياء بدم بارد. البرفيسور «يتسحاكي»، المحاضر في جامعة «بار إيلان» والخبير في التاريخ العسكري، نشر معلوماته وأبحاثه عن أكثر من تسعين مجزرة نفذت في قرى فلسطينية، ومنها :

- قرية سعسع - هدم 20 بيتاً على سكانه وقتل 60 شخصاً .
- قرية حيسان - ذبح 12 رجلاً دون أي سبب أو مقاومة .
- قرية دوايمة - قتل وذبح أكثر من 80 شخصاً (جبل الخليل).
- قرية عيلبون - قتل بالرصاص 12 شاباً أمام حشد من أهالي القرية المستسلمين (في الجليل) و 17 شاباً آخرين من البدو وسكان القرية ورّعوا في أماكن مختلفة، لكي يظن أنهم كانوا يقاومون .
- قرية مجد الكروم - قتل 5 شباب بالرصاص (الجليل).

- قرية البعنة ودير الأسد - جمع السكان واختير من بينهم 4 شباب قتلوا أمام الجميع رمياً بالرصاص.  
- قرية الصفصاف - قتل 56 رجلاً بعد ربطهم وإلقائهم في بئر، واغتصبت ثلاث نساء وفتاة عمرها 14 عاماً .

- قرية الصلحة - قتل 94 شخصاً جراء تدمير البيوت عليهم .

- قرية عين الزيتون - قتل 23 شخصاً وأخذت ساعاتهم من أيديهم .

- قرية قيسارية - قتل كل من لم يتمكن من الهرب .

- قرية الكابري - احتلت وقتل 7 شباب وفرّ باقي السكان .

ليس هناك أدنى شك في أن المذابح والمجازر التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية، جاءت ضمن خطة مبرمجة للتهجير. لقد نُشر قبل فترة وجيزة مستند صادر عن «قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي» في شهر 6 / 1984، يحلل أسباب خروج العرب من فلسطين، وهو يدحض بشكل قاطع، الدعاية الصهيونية عندما تُذكر الأسباب الستة لخروج العرب من فلسطين:

1. أعمال العداء اليهودية المباشرة على القرى والمدن العربية وسقوط القرى الكبرى والمدن المهمة كان له تأثير يساوي 55٪ من مجمل الأسباب التي أدت إلى الخروج .

2. أعمال التنظيمات الإرهابية، مثل «الإيتسل» و«ليحي»، التي عملت في منطقة يافا والجليل ووسط البلاد ومنطقة القدس ونفذت مذبحه دير ياسين، وكان لها من التأثير ما يساوي 15٪ .

3. الهمس والتأثير النفسي، وله من التأثير نسبة 2٪ .

4. أوامر الإنذار والتحذير للسكان بإخلاء القرى وتركها لكي تتمكن القوات العربية من إعادتها، ولها من التأثير نسبة 5٪ .

5. خوف عام وتشكك من مقدرة القوات العربية، وله من التأثير نسبة 11٪ .

وحول ضخامة مشروع التهجير والطرده والتدمير بحق القرى الفلسطينية أثناء وبعد النكبة، يجب التنويه إلى أن منطقة الجليل والشمال قد نالت حصة الأسد من هذا المشروع، حيث يشير الكاتب «شارلس كايمان» في مقالته «بعد الكارثة - العرب في دولة إسرائيل - 1948-1950» إلى الحقائق التالية :

1. من بين 73 قرية في قضاء صفد تم هدم 68 قرية .

2. من بين 51 قرية في قضاء عكا تم هدم 21 قرية .

3. من بين 23 قرية في قضاء طبريا تم هدم 20 قرية .

4. من بين 19 قرية في قضاء بيسان تم هدم 17 قرية .

5. من بين 40 قرية في قضاء حيفا تم هدم 32 قرية .

6. من بين 23 قرية في قضاء الناصرة تم هدم 4 قرى .

وعلى هذا، فالمحصلة النهائية هي أنه من بين 229 قرية من الأقضية المذكورة أعلاه فقط، تم هدم 162 قرية عربية (وثلاث مدن عربية).

إن عمليات التهجير القسري ضد الفلسطينيين، تمت حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، العام 1949 بين «إسرائيل» والدول العربية المجاورة، فقد تم طرد سكان مجدل عسقلان العام 1953، وأهالي قريتي كراد البقارة والغنامة في منطقة سهل الحولة عدة مرات في الأعوام 1948، 1951، 1956 كما تم طرد وتجميع فلسطينيي النقب في منطقة السياج العام 1957 وفي العام 1974 قامت إسرائيل بطرد عرب المفجر من قريتهم قرب الخضيرة، وأقاموا على أراضيهم محطة للطاقة الكهربائية، وفي العام 1981، وبعد عقد اتفاقيات «كامب ديفيد» بين «إسرائيل» والنظام المصري، تم طرد الآلاف من الفلسطينيين من منطقة تل الملح في النقب إلى وسط البلاد، اللد، والرملة، والمثلث، من أجل إقامة مطارات عسكرية بدل المطارات التي أُخليت من سيناء .

وفي العام 1987، شكّلت «الحكومة الإسرائيلية» لجنة لفحص البناء غير المرخص في الوسط العربي الفلسطيني، عرفت بلجنة «ماركوفتش» حيث أوصت العام 1989 بضرورة هدم 11 ألف بيت للفلسطينيين بحجة البناء غير المرخص وتتنوع هذه البيوت على أكثر من 100 تجمع فلسطيني (غير معترف به) من قبل السلطات الإسرائيلية، والهدف هو تهجير الساكنين فيها . وفي العام 1995 أصدر «وزير البناء والإسكان الإسرائيلي» أوامره بإخلاء - طرد سكان قرية الهواشلة في النقب، وكذلك عرب الجهالين وغيرها الكثير من المجمعات العربية التي كان آخرها هدم بيوت في قرية القبسي قرب قرية نحف الجليلية في صيف العام 2000 .

## ثانياً: المهجرون - اللاجئون في الوطن

أ- عدد المهجرين : لا توجد أية إحصائية رسمية بشأن العدد الكلي للمهجرين في الداخل، وبهذا الصدد تتضارب الآراء والتقديرات بين الباحثين والمعنيين بهذا الشأن .  
الإحصاء الذي أجرته «الكيرن كييمت» (ال صندوق القومي) لصالح «لجنة تأهيل اللاجئين» الحكومية لسنة 1949 وبالاستناد إلى وثائق من أرشيف «يوسف فايتس»، أحد مسؤولي هذا الصندوق ورئيس «لجنة الترانسفير»، وكذلك استناداً إلى دراسة «شارلس كايمان» المذكورة أعلاه بالإمكان تسجيل المعطيات التالية مع التأكيد أن الإحصاء شمل نصف عدد المهجرين، وأن الأعداد مناسبة لبداية سنوات الخمسينيات:

### عدد المهجرين المتبقين في الوطن

#	اسم القرية	عدد المهجرين
1	المجيدل	1185
2	البروة	994

754	صفورية	3
715	الدامون	4
673	معلول	5
577 (أغليبتهم رجعوا لقريتهم)	عيلوط	6
574 (أغليبتهم رجعوا لقريتهم)	شعب	7
550	ميعار	8
540	كويكات	9
527	طبريا	10
484	برعم	11
409	اقرث	12
303	عمقا	13
217	بيسان	14
210	المنشية	15
188	الغابسية	16
171	طنطورة	17
158	قومية	18
143	حواسا	19
135	مفتخرة	20
125	المنصورة	21
110	أم قبي	22
114	الحدثة	23
114	بلد الشيخ	24
111	جوارنة - عكا	25
101	أم الزينات	26
84	سحمتا	27
81	البصة	28
77	حطين	29
66	النهر	30
62	اندور	31
60	عين حوض	32

58	لويبة	33
57	سيرين	34
56	وعرة السريس	35
55	هوشة	36
50	طيرة الكرمل	37
47	أم الفرج	38
47	فراضية	39
43	كفر عنان	40
41	سميرية	41
41	اجزم	42
41	كفر سبت	43

كذلك هناك مئات العائلات المتفرقة والموزعة على 22 قرية مهجرة أخرى من غير القرى التي وردت أعلاه وهي :

العدد	اسم القرية المهجرة	#
12	كابري	1
1	صفد	2
13	الزيب	3
2	الناعورة	4
14	بساتين الرمال	5
3	الحصاص	6
15	ياجور	7
4	معدر	8
16	الكساير	9
5	قاطية	10
17	سعسع	11
6	حلاحلة	12
18	قديثا	13
7	دلالة	14
19	المرصص	15

8	قباعة	16
20	ليد عوادين	17
9	عين الزيتون	18
21	نمرين	19
10	حميمة	20
22	فشة	21
11	ميرون	22

وإذا أضفنا للقائمة المذكورة، المهجرّين من حيفا وعكا واللجون وكراد البقارة والغنامة والصرفند، والذين لم يذكروا في القوائم المذكورة أعلاه، فإن عدد القرى والمدن التي بقي قسم من أهلها في البلاد يتجاوز 70 قرية ومدينة .

تقديرات منظمة «الأونروا» لسنة 1950، تتحدث عن 46000 نسمة، وبالمقارنة النسبية مع العدد الإجمالي للسكان الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد وهو 156000 نسمة، فإن المهجرين يشكلون حوالي 30% من الجماهير الفلسطينية. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تقديرات منظمة الأونروا شملت لوائح بأسماء السكان الذين استلموا مخصصات «الإغاثة» من قبل «الأونروا» وأن من بين هؤلاء، توجد نسبة، وإن كانت ضئيلة، من غير المهجرين فإننا نعتقد أن نسبة المهجرين هي ما بين 25% - 30% من الجماهير الفلسطينية أي أنه يتجاوز الـ 250000 مهجر ... وبغياب أرقام رسمية حول عدد المهجرين في الداخل، يعتبر المسح الميداني الشامل أحد أهم أهداف جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل.

ب - أماكن لجوء المهجرين، في الداخل: من الملاحظ أن معظم المهجرين من قراهم لجأوا إلى قرى عربية مجاورة، ولم يلجأ مهجرو كل قرية إلى موقع واحد، بل قد نجدهم موزعين في عدة قرى ومدن مختلطة. إلا أن معظم المهجرين يتركزون في منطقة الشمال والجليل .

من بين 162 قرية هدمت كلياً في منطقة الجليل والشمال، بقي مهجرون من 44 قرية فقط، أي أن أهالي 118 قرية مهدمة لا يوجد منهم أي شخص في البلاد . (المصدر: لوائح من مقالة الباحث كايمان المذكورة أعلاه):

#### عدد القرى من بين القرى المدمرة التي بقي منها مهجرون

اسم القضاء	#	اسم القضاء	#
عكا	2	صفد	1
بيسان	4	طبريا	3
الناصرية	6	حيفا	5

من بين مهجري الـ 44 قرية ، الذين بقوا في وطنهم ، حوالي 11 قرية بقي معظم سكانها (كمهجرين) وهي: المجيدل والدامون والبروة واقرث وكفر برعم والرويس والحدثة ومعلول ومفتخرة والمنصورة وقوميا ، بينما باقي الـ 33 قرية بقي من أهلها عدد ضئيل يتراوح بين 1% إلى 17% في أحسن الأحوال .

كذلك يُضيف الباحث «كايمان» أنه من بين 69 قرية فلسطينية بقيت قائمة بعد النكبة، 47 قرية استوعبت مهجرين (بالإضافة لـد ويافا وأبو غوش). قائمة سريعة للقري والمدن المستوعبة للمهجرين تشمل: الناصرة والمغار وطمرة والجديدة ودير الاسد وكابول وكفر سميع وشفاعمرو والرامة والبعنة والجش وترشيحا وكفر كنا ودير حنا وعكبرة والرينة وعيلوط والمشهد والفريديس وعرابة وفسوطة ودالية الكرمل ومعليا والمزرعة ودنون وأبو سنان وكفر ياسيف والمكر والناعورة وصندلة ومجد الكروم وعيلبون وعكا وأم الفحم وغيرها .

في بعض القري يشكل المهجرون نسبة عالية من السكان . في مجد الكروم والجش وطمرة ثلث السكان مهجرون، في الناصرة وكفر ياسيف، ربع السكان مهجرون، وفي يافة الناصرة والمكر والجديدة، أكثر من 50% مهجرون .

ج - مدى تمسك المهجرين بقراهم الأصلية : البحث الذي أجراه الأستاذ محمود سعيد في عينة للمهجرين يؤكد أن المهجرين يبدون تمسكاً بحقهم في العودة إلى قراهم الأصلية وإن كانوا يعتقدون أن الأمر ليس في غاية السهولة، لا، بل لدى البعض أصبح الأمر بمثابة حلم بعيد المنال. الأغلبية الساحقة لم تبع ولم تستبدل أراضيها في القرى المدمرة وتعتبر عملية البيع أو التبديل خيانة بنظرهم. صحيح أن معظم المهجرين قد استقروا في قرى اللجوء، ولكنهم ما زالوا يحافظون على عاداتهم ويزورون قراهم المهجرة في العديد من المناسبات. كذلك من الملاحظ أنه في معظم قرى اللجوء، ما زال السكان الأصليون يتعاملون مع المهجرين كلاجئين ويعرفون بأسماء قراهم الأصلية، كالبراونة والاقارثة والصفافرة وغيرها. وفي بعض القرى تسمى بعض الأحياء باسم المهجرين القاطنين بها كحارة الميعارية في عرابة أو حارة البراونة في الجديدة.

من المؤكد أن المهجرين لم يتمكنوا من الاندماج الكلي في الحياة الاجتماعية للقرى المستوعبة لهم. ما زال المهجر ينظر بأسى وألم لمنظر الفلاحين الذاهبين للعمل في أراضيهم، وهو لا يملك الأرض كما كان سابقاً، وكذلك نجد المهجر يميل إلى تقديم المساعدة لغيره من المهجرين، ومن ثم المشاركة بشكل مكثف في المناسبات الاجتماعية لغيره من المهجرين ... المهجر يعيش بشكل دائم مع شعور الأسى والمرارة تجاه ما فقد من بيت وأرض، ولكن يختلط هذا الشعور مع الشوق والحنين الدائمين للرجوع إلى البيت والبيارة حتى بعد أن بنى بيته في القرية الجديدة ... نجده واقعياً إلى أبعد الحدود، ويبدى الاستعداد للتنازل عن العديد من مبادئه، ولكن لا يمكن أن يفكر ولو للحظة واحدة أن يتنازل عن حق عودته إلى بيته وأرضه وينقل هذا الحنين والتمسك بحق العودة إلى أبنائه وأحفاده، وفي الماضي كان يوم الاستقلال لـ «دولة إسرائيل» فرصة مناسبة لزيارة القرى المهجرة، لأن السلطات الإسرائيلية كانت تتساهل مع المهجرين الذين كانوا

يزورون قراهم، على الرغم من أن كل مناطق القرى المهجرة اعتبرت وحتى اليوم مناطق عسكرية مغلقة بموجب قوانين الطوارئ الانتدابية، إلا أن العديد من المهجرين، وتحديدًا الجيل الأول كان يرفض حتى لفترة قصيرة زيارة قراهم لأنهم سمعوا عن الدمار الشامل الذي لحق بيوتهم، حتى إن معالم البلدة الأصلية تكاد تكون معدومة. بعض البيوت القديمة بقيت هنا وهناك، بيد أن معظم القرى المهجرة هدمت ومسحت عن بكرة أبيها. في بعض القرى نجد بيوتاً ما زال «المستوطنون» يسكنون بها، وفي معظم القرى والمدن نجد المقابر الإسلامية والمسيحية وهي في حالة إهمال متعمد من قبل الوزارات المختصة وعلى رأسها وزارة الأديان، لا، بل إن معظم المساجد والكنائس استعملت من قبل «المستوطنين» كحظائر للأبقار وحتى مراكز لتوزيع الحشيش وللدعارة. الصُّبار، وفي بعض الأحيان النخيل، يشكل شهادة عينية على وجود قرية مهجرة على مقربة من هذا المكان ...

إن زيارة القرية المهجرة في المناسبات، على خلفية ما ذكر، لا تعتبر حدثاً مفرحاً للمهجر الذي تفتتح جراحه مجدداً بتأثير الدمار والخراب الذي لحق بقريته، والإهمال المتعمد الذي طال المقابر والمساجد والكنائس ...

إن الشكاوى التي قدمت لـ «الشرطة الإسرائيلية بشأن تدنيس الأماكن الدينية، ومن ثم التوجه للوزارات المعنية لتقوم بواجبها، قد لآقت استهتاراً بشكل عام، بل إن بعض المبادرات الذاتية من أجل صيانة بعض الأماكن الدينية، قد جوبهت بمعارضة وملاحقة من قبل أجهزة الشرطة والمحاكم التي رضخت لمطالب «دائرة أراضي إسرائيل» التي تعتبر صاحبة الشأن في هذا الموضوع، وقامت بالعديد من المواقع بإغلاق محيط بعض المساجد كما حصل في مسجد الغابسية في قضاء عكا لمنع المصلين من الصلاة في المسجد، أو إجراء أعمال الصيانة للمسجد الذي أخذت جدرانه في الانهيار، كما وتقوم الشرطة بدور إرهابي من خلال اعتقال أشخاص يحاولون إجراء أعمال الصيانة في الكثير من المواقع .

### ثالثاً : الخطوات القانونية والميدانية الإسرائيلية جاء المهجرين وقراهم ومدنهم

ما إن استقرت الأحوال العسكرية، حتى استمرت السلطات في اتخاذ كل الإجراءات القانونية؛ والتشريعية، والميدانية، والعملية لتثبيت واقع استيلائها على الأراضي والقرى العربية المهجرة، وواقع التهجير، يدفعها إلى ذلك هاجس الخوف من عودة المهجرين العرب إلى قراهم .. ومن أجل ذلك قامت «السلطات الإسرائيلية» بسن قوانين وأنظمة تتطرق بشكل غير مباشر للمهجرين، وبشكل مباشر للأراضي والقرى المهجرة، كما وقامت بتفعيل أنظمة الطوارئ الانتدابية كإغلاق المناطق عسكرياً. وعلى صعيد آخر قامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ خططها الميدانية بإقامة مئات «المستوطنات اليهودية» على الأراضي العربية، ومن ثم تسريع عملية هدم القرى العربية في محاولة يائسة لشطبها من أذهان أبنائها .

## I- الخطوات القانونية :

أ- إصدار «أنظمة الطوارئ» (استعمال الأراضي البور) لسنة 1948، وذلك بتاريخ 1948/10/15، بموجبها خول وزير الزراعة بأن يندر كل صاحب أرض بور أن يزرع أرضه وإن لم يثبت صاحب الأرض أنه بدأ بزرعها واستعمالها لأهداف الزراعة، يحق للوزير أن يضع هذه الأرض تحت تصرفه لاستغلالها لأهداف الزراعة، حيث إن مصلحة «الدولة الفتية» تقتضي، كما يقول مشرعو هذه الأنظمة، أن ينشط الإنتاج الزراعي. بموجب هذه الأنظمة يحق للوزير وضع يده على الأرض لفترة 35 شهراً فقط دون أن يمس هذا الإجراء حق الملكية للأرض. ولذلك أخذ «المشرع الإسرائيلي» يبحث عن وسائل أخرى يثبت فيها سيطرته على الأرض .

ب - إصدار «أنظمة الطوارئ» بشأن أملاك الغائبين لسنة 1948، حيث تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من أملاك تحت تصرف القيم على أملاك الغائبين، ولقد تم تعريف الغائب بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين من قراهم الأصلية. إلا أن الأنظمة المذكورة منحت القيم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف بأملاك «الغائبين»، حيث تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين، وهذا الأمر صعب كثيراً على السلطات الإسرائيلية، حيث إن الأنظمة المذكورة لم تمس، أيضاً، حق الملكية لأصحاب الأراضي التي تشكل عائفاً أمامها لاستعمال الأراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد، وهنا بدأت السلطات الإسرائيلية بوضع اللمسات الأخيرة لتثبيت سيطرتها الدائمة على أراضي «الغائبين» من خلال تشريع جديد يأخذ بعين الاعتبار أخطاء الماضي .

ج - «قانون أملاك الغائبين لسنة 1950» : تم تشريع هذا القانون بتاريخ 1950/3/14 «المحكمة العليا الإسرائيلية» وصفت أهداف القانون على أنه يستهدف، أساساً، تركيز إدارة الأراضي التي كانت بملكية من وصفوا كغائبين في نظر القانون، وذلك تحت تصرف القيم على أملاك الغائبين ليقوم بحماية هذه الممتلكات كما ويحدد القانون العلاقات القانونية بين هذا القيم وبين «الغائبين» وأملاكهم. بموجب هذا القانون، القيم يعتبر مالكاً لهذه الممتلكات إلى أن يُثبت «الغائب» أنه لم يكن غائباً، أو أنه لا يعتبر «غائباً» بنظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية عدا عن الحالات الشاذة والنادرة جداً). كذلك بموجب هذا القانون، يحظر على القيم أن ينقل حق الملكية على هذه الممتلكات لآخرين عدا «سلطة التطوير» .

الكاتب «أهرون ليسكوبسكي» يعتبر في مقالته «الغائبون الحاضرون في إسرائيل» أن عملية مصادرة أملاك «الغائبين» وتحويلها لأهداف التطوير والاستيطان لها سوابق عدة في الماضي، حيث قامت بعض حكومات الدول بالاستيلاء على الأملاك التي خلفتها العمليات العسكرية والهروب الجماعي لقطاعات

واسعة من السكان في تركيا واليونان وبلغاريا وغيرها . أي أنه يقر أن وظيفة القِيم تتعدى مهمة الحفاظ على هذه الممتلكات لصالح أصحابها الشرعيين، بل تحددت، وبشكل واضح، أن وظيفة القِيم هي تمرير وتكريس واقع الاستيلاء على الممتلكات، وتثبيت ذلك من خلال وضعية قانونية مشوهة الملامح في شكلها ولكنها واضحة في جوهرها وأهدافها!.

وحقاً فقد أخذت «سلطة التطوير» زمام المبادرة حيث أعلن عن قيام «سلطة تطوير البلاد» بشكل خاص بموجب قانون «سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950»، بهدف تركيز ممتلكات «الغائبين» وذلك «لتطوير البلاد»، حيث تتمتع هذه السلطة بصلاحيات واسعة جداً، وتشمل صلاحية شراء الأراضي واستئجارها واستبدالها أو التصرف بهذه الممتلكات تصرف المالك عدا الخطر بشأن بيع الأراضي للدولة أو «الكيرن كيميتم ليسرائيل» (الصندوق القومي الإسرائيلي)، أو لسلطة محلية .

بعد الإعلان عن قيام «سلطة التطوير»، بدأت عملية نقل الأراضي التي سجلت على اسم القِيم على أملاك الغائبين، لصالح «سلطة التطوير» ومنها «الكيرن كيميتم»، ولكن تمت عملية نقل الأراضي بشكل بطيء جداً، ولذلك أخذ القِيم بنقل الممتلكات مباشرة «للكيرن كيميتم ليسرائيل» بموجب قرارات حكومية، وبتاريخ 1953/9/29 اتفق القِيم وسلطة التطوير على تحويل كل ما تبقى تحت سيطرته، لصالح سلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل كميات كبيرة لصالح «الكيرن كيميتم».

د - قانون استملاك الاراضي (تعويضات) لسنة 1953: بموجب هذا القانون، قامت السلطات الإسرائيلية بعرض تعويضات مالية على «الغائبين» الذين نقلت أملاكهم للقِيم على أملاك «الغائبين»، لأنه بموجب هذا القانون، أصبح بالإمكان النظر لكل أملاك الغائبين وكأنه تم الاستيلاء عليها بموجب قانون استملاك الأراضي المذكورة .

في الواقع، قامت في الماضي «سلطة التطوير» وبعدها «إدارة أراضي إسرائيل» التي عبرت كل أملاك سلطة التطوير إليها، بإجراء مفاوضات مع العديد من «المهجرين» - «الغائبين» بنظر القوانين الإسرائيلية، وذلك بهدف حثهم لقبول التعويضات، إلا أن كل المؤشرات تؤكد أن نسبة الذين استلموا هذه التعويضات هي قليلة جداً، ليس بسبب كون التعويضات المعروضة قليلة جداً، بل وبالتأكيد، نتيجة تمسك المهجرين بأراضيهم وعدم الإقرار بشرعية كل «القوانين الإسرائيلية» الجائرة .

## 2- الخطوات العملية - الميدانية :

لقد تنوّعت الخطوات العملية - الميدانية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها المتفرعة والمتخصصة في هذا المجال، إلا أنه بالإمكان الوقوف عند بعض المحطات البارزة والتي تظهر مدى رغبة السلطات الإسرائيلية في طي صفحة القرى المدمرة والمهجّرين .

أ - محاولات «التوطين»: الباحث اليهودي «شارلس كايمين» في مقالته «بعد الكارثة، العرب في دولة إسرائيل»، وكذلك الأستاذ محمود سعيد في ملاحظاته، بشأن انخراط مهجري الداخل في القرى الفلسطينية في شمال البلاد، قدمت ضمن دراسة لشهادة الماجستير في الجامعة العبرية - القدس، يلاحظان أن حكومات «إسرائيل» المتعاقبة، أظهرت اهتماماً، بشكل مباشر حيناً وبشكل غير مباشر حيناً آخر، بإعادة تنظيم عملية توطين المهجرين ويسوقون بعض الأمثلة منها:

السماح للبعض وهم قلائل جداً، بالعودة إلى مكان سكناهم الأصلي: المقصود عملياً هم مهجرو مدينة حيفا الذين لجأوا إلى الناصرة، حيث بلغ عدد كل المهجرين بالناصرة حوالي 4478 نسمة، وفي القرى المجاورة حوالي 5222 نسمة، مما أثار حفيظة وقلق السلطات الإسرائيلية من خطر تركيز الفلسطينيين في مكان واحد، وعملوا على توزيع السكان، فسمحوا لبعض لاجئي حيفا بالعودة شرط التعهد بعدم العودة إلى نفس مساكنهم التي سيطر عليها القادمون الجدد، كذلك وجَّهوا قسماً من لاجئي عيلوط للعودة إلى قريتهم (560 نسمة من أصل 1430 نسمة) . لقد تم توجيه أولئك اللاجئين بموجب توصيات اللجنة الوزارية بتاريخ 1949/3/4 (ملف رقم ج/ 302 في أرشيف الدولة).

مثال آخر نقل المهجرين لمواقع سكنية أخرى حيث قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإقامة عدة هيئات رسمية مثل «سلطة إسكان اللاجئين»، ومثل «لجنة نقل السكان»، وكانت تتسلم توصيات من السلطات العسكرية بهدف تحريك ونقل لاجئين، لابل وسكان في بعض القرى القائمة من مكان لآخر بهدف تسهيل «الاستيطان اليهودي» على أراضيهم. في الملف المذكور أعلاه (ج/302 في أرشيف الدولة)، نلاحظ توصيات بشأن تركيز سكان قرية ترشيفا في معليا وسكان الريحانية في كفر كما، وكذلك خطة شاملة لإسكان المهجرين في مجد الكروم (ملف رقم 2444/19) (أرشيف الدولة). وفي سياق سياسة الحكومة تشجيع المهجرين على نسيان قراهم الأصلية والسكن في القرى التي احتتموا فيها، قامت الدولة بإرسال رسائل إلى أهالي كفر برعم الذين سكنوا في بيوت مهجرين آخرين من قرية الجش وقانونياً تعتبر من أملاك القِيم على أملاك الغائبين، وفي هذه الرسائل تقرر الدولة بملكية هؤلاء المهجرين المنازل التي دخلوها والتجأوا إليها بعد طردهم من كفر برعم .

ب - إغلاق القرى المهجرة عسكرياً: بموجب المادة 125 لأنظمة الطوارئ التي ما زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا، قام الحكام العسكريون للمناطق بالإعلان عن مناطق معينة شملت القرى المهجرة، كمناطق عسكرية يحظر على المهجرين وغيرهم دخولها دون إذن مسبق. كما تم استعمال هذه الصلاحيات لتعطيل قرارات صدرت من محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي أقرت حق مهجري قريتي إقرث وبرعم والغابسية بالعودة إلى قراهم .

ج - هدم القرى المهجرة : معظم القرى الفلسطينية المهجرة تم تدمير منازلها بعد قيام «إسرائيل» بسنوات عديدة، لأنها أُسكنت بالمهاجرين الجدد، وحتى بداية السبعينيات كانت بعض القرى، أو معظم أحيائها، ما

زالت قائمة كما أن في بعض القرى والمدن أُبقي على المساجد والكنائس والمقابر، ولكن في حالة إهمال متعمد. الغالبية العظمى من القرى المهجرة يستدل عليها من خلال بعض الأطلال هنا وهناك، أو من خلال ما تبقى من مقابر أو من أشجار النخيل والصبر الذي كان يُزرع عادة في أطراف القرى .

د - توطين المهاجرين اليهود وإقامة المستوطنات: قامت السلطات الإسرائيلية بحملة نشطة لزرع العديد من «المستوطنات» على أراضي القرى المهجرة، حيث قامت ببناء أكثر من 109 «مستوطنات» بين تشرين أول أكتوبر 1948، وشهر تشرين أول أغسطس 1949، ولكن الأكثرية الساحقة منها بني على أراض بجوار القرى المهجرة وليس على مسطحات البناء الأصلية للقرى، حيث وكما ذكرنا، أُسكن المستوطنون في المنازل بعد طرد أصحابها، كما وأن معظم هذه المستوطنات قد أُطلق عليها أسماء القرى المهجرة التي أُقيمت بجوارها هذه «المستوطنات»: فعلى اسم بيت دجن تم تسمية «مستوطنة بيت دجون» و«كيبوتس ساسا»، نسبة إلى قرية سعسع و«موشاب بيتست» نسبة إلى قرية البصة و«موشاب تسيפורي» نسبة إلى قرية صفورية و«موشاب عمكا» نسبة إلى قرية عمقا وهكذا، ضمن سياسة خبيثة تهدف إظهار عكس الحقيقة، أي أن الأسماء العربية مستقاة من الأسماء العبرية. إن معظم، إن لم يكن كل، «الكيبوتسات والموشابات» قد أُقيمت على أراضي المهاجرين واللاجئين الذين طُردوا من وطنهم.

#### رابعاً : موقف القانون والمجتمع الدولي حيال قضية اللاجئين والمهجرين .

إن المهجر كان دائماً في حالة ترقب للواقع العربي، وبانتظار جولة أخرى تنصفه هو وإخوانه اللاجئين، إلا أن هزيمة العام 1967 أظهرت عجز الأنظمة العربية وتواطؤ بعضها، وبهذا انتقل اهتمامه إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبح دورها ونشاطها محط آمال المهجرين، إلا أن اتفاقية «أوسلو» بعد مؤتمر «مديد» قد نقلت اهتمام المهجرين إلى موقع آخر وهو الشرعية الدولية التي أصبح العديد يتغنى بها، ومن ثم عنصر «المواطنة الإسرائيلية» بعد أن اعتبرت اتفاقية «أوسلو» فلسطيني الخط الأخضر ومن بينهم المهجرون، شأننا إسرائيلياً داخلياً.

في غياب الخيارات العسكرية والتنازلات الأساسية بإخراج المهجرين من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، يستمد المهجرون قوة أساسية للتمسك بحقهم في العودة من خلال اعتماد مبدأ الحق الطبيعي لعودة المهجر واللاجئ إلى أرضه، بغض النظر عن تكون السلطة السياسية الحاكمة، حيث إن حق الملكية يجب ألا يتأثر بطبيعة وهوية السلطة الحاكمة .

كما يعول المهجرون كثيراً على الشرعية الدولية التي تبنت حق العودة لكل المهجرين واللاجئين الذين يرغبون بذلك .

بعد تفاقم الأوضاع التي نجمت عن غزو «المنظمات الصهيونية» لمعظم المناطق العربية وطرد مئات الآلاف من السكان من بلادهم، قامت الأمم المتحدة بانتداب الوسيط الدولي «الكونت برنادوت» حيث قدّم تقريره في 16/9/1948، وحَمَلَ «إسرائيل» مسؤولية العدوان، وأوصى بإعادة اللاجئين إلى منازلهم وإعادة ممتلكاتهم الخاصة أو التعويض .

ورداً على هذه التوصيات، قامت المنظمات الصهيونية «بقتله في مدينة القدس بتاريخ 17/9/1948، وفي تاريخ 11/12/1948 صوتت الجمعية العامة على قرارها التاريخي رقم 194 ، وجاء في البند رقم 11 ما يلي : «تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم وفي أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب فرصة ممكنة، ويجب أن يدفع تعويض لأولئك الذين لا يختارون العودة، كما يجب أن يعوّض عن الخسائر أو الأضرار والممتلكات وفقاً لمبادئ القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات أو الحكومات المعنية» .

كما، وبموجب القرار 194، أنشأت الجمعية العمومية بتاريخ 11/12/1948 لجنة توفيق دولية ما زالت قائمة نظرياً حتى اليوم، ومن مهامها الأساسية تطبيق الفقرة 11 التي تعد من أكثر النصوص القانونية التي يستشهد بها في مناقشات الأمم المتحدة حتى اليوم ، حيث تم التأكيد على هذه الفقرة سنة بعد سنة لأكثر من أربعين عاماً، وتؤكد جميعها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وقد تشكلت لجنة التوفيق من 3 دول: هي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة، وكان أهم إنجازاتها إحصاء أملاك اللاجئين والحصول على ميكرو فيلم يصور السجل العقاري الفلسطيني، كما وقطعت اللجنة شوطاً كبيراً بتحديد أملاك اللاجئين، إلا أن «إسرائيل» عرقلت عملها حيث ادعت حينها أن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين. وفي نطاق أعمال اللجنة تم انعقاد مؤتمر «لوزان» حيث وقّعت «إسرائيل» بتاريخ 12/5/1949 على «بروتوكول» لوزان الذي تضمن اعتراف «إسرائيل» بحق الفلسطينيين في العودة، كما وجاء في مقدمة قرار الموافقة على قبول عضوية «إسرائيل»، إشارة صريحة إلى القرار 194 .

إلا أن «إسرائيل» وبعد أن أمنت قبولها في الأمم المتحدة كعضو، تنكّرت لتوقيعها والتزامها، ورفضت السماح بعودة اللاجئين للمناطق التي خصصت للفلسطينيين بموجب قرار التقسيم، وأصبحت تطرح ضرورة توطئ اللاجئين في البلاد العربية . وعلى إثر ذلك أعلنت لجنة التوفيق فشل مؤتمر «لوزان» وبدت اللجنة عاجزة عن تنفيذ ما طلب منها، ولم تنجح بإرجاع لاجئ واحد على الرغم من أنها ما زالت قائمة من الناحية القانونية - النظرية حتى يومنا هذا، وبالرغم من القرارات المتتالية للجمعية العمومية التي حثت بها اللجنة لمباشرة عملها ولكن دون جدوى .

وحول تفسير الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة للفقرة 11 المذكورة، قامت بوضع ست دراسات في القانون والعرف الدوليين لمساعدة لجنة التوفيق الدولية في سعيها لتطبيق الفقرة المذكورة التي ما زالت، كما أسلفنا، قائمة كتشريع دولي. ولقد عالجت إحدى الدراسات مبادئ العودة والتعويض والسوابق وذكرت أن «مؤسسة الشؤون اليهودية» التابعة للكونغرس اليهودي العالمي، قد عالجت خلال

الحرب العالمية الثانية مسألة التعويض على اللاجئين اليهود، حيث دعت بشدة إلى التدخل لصالح الضحايا الذين لم يغادروا بلدهم الأصلي أو الذي بقوا فيه . كذلك تطرقت الدراسة إلى مشكلة لاجئين حديثة نسبياً فيها بعض الشبه، وهي مشكلة لاجئي الهند والباكستان، حيث اتفقت حكومتا البلدين على مبدأ يقضي بأن أملاك اللاجئين المنقولة وغير المنقولة يجب أن تبقى لهم، وقد تم تعيين حراس للعناية بهذه الممتلكات وإدارتها لصالح المالكين .

وعلى عكس ذلك، قامت «إسرائيل» حكومة ومنظمات وأفراداً بمصادرة الأراضي الفلسطينية التي هي ملك شخصي للاجئين المنفيين وغير المنفيين ممن اعتبروا غائبين وأدخل المهاجرون الجدد للمدن التي أُخرج منها العرب كيافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل، كما وقامت إسرائيل بإصدار عشرات القوانين المتتالية لتثبيت سيطرتها على الأراضي، وقامت بهدم البيوت العربية في معظم المدن والقرى بأسماء عبرية خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة .

لقد استمرت الجمعية العامة في التأكيد على حق اللاجئين في العودة أو التعويض عند مناقشة بند «تقرير المفوض العام للاونروا»، وبند «حالة الشرق الأوسط» عندما أُدرجت قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمالها في الدورة 29 لسنة 1974، حيث أصدرت قرارها رقم 3236 بتاريخ 1974/11/26 الذي تضمن ما يلي: «تؤكد الجمعية العامة من جديد، أيضاً، حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها وتطالب باعادتهم» .

وفي 1975/11/10 صدر قرار رقم 3376 عن الجمعية العمومية جاء في بنوده (البند ب) ما يلي : «إن حق الفلسطينيين الطبيعي والثابت في العودة إلى ديارهم حق يعترف به قرار الجمعية العامة رقم 194 هو قرار تؤكد هذه الجمعية في كل عام كما أن مجلس الأمن اعترف بهذا الحق بالإجماع في قراره رقم 237 بتاريخ 1967/6/14» .

وبموجب القرار المذكور، تشكلت لجنة تعنى بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وعلى رأسها حق العودة وضرورة وضع برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في القرار السابق .

وقد قدمت اللجنة توصياتها لمجلس الأمن سنة 1976، حيث رفضت نتيجة موقف أمريكا، وقد قدمت اللجنة توصياتها للجمعية العمومية التي أقرت حث مجلس الأمن على قبولها، حيث تضمنت مرحلتين لعودة اللاجئين :

المرحلة الأولى: عودة الذين نزحوا نتيجة حرب 1967، وهي عودة غير مرتبطة بأي شرط ويتم تنفيذها فوراً. المرحلة الثانية: عودة الذين نزحوا في الفترة ما بين 1948-1967 وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية و (م . ت . ف) اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وأما الذين لا يختارون العودة، فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف .

لقد بحث مجلس الأمن هذه التوصيات بين السنوات 1967 - 1980، حيث قبلت بالأكثرية، إلا أن حق النقص «الفيثو» الأمريكي كان يؤدي إلى إسقاطها .

وجاء تصريح الناطقة بلسان البيت الأبيض الأمريكي في شهر أيار 1992، أثناء انعقاد مؤتمر «أوتاوه» حول اللاجئين الفلسطينيين، والذي أكد التزام الولايات المتحدة بنصوص القرار 194، على الرغم من محاولة البيت الأبيض التخفيف من حدة هذا التصريح، ليؤكد أن حق العودة هو حق ثابت لا يتقادم مهما فرضت «إسرائيل» من الحقائق على أرض الواقع .

### خصوصية قضية المهجرين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر

على الرغم من الترابط الوطني التاريخي الجغرافي بين أجزاء الشعب الفلسطيني والمهجرين بشكل خاص، إلا أنه يجب التأكيد على خصوصية متميزة للمهجرين الذين بقوا على أرضهم في الداخل، وهي خصوصية مماثلة للخصوصية التي تتمتع بها الأقلية العربية الفلسطينية داخل «إسرائيل»، فخلافاً لتجمعات اللاجئين الأخرى، يحمل المهجرون في الداخل الجنسية «الإسرائيلية» ولو من الناحية القانونية - الشكلية فقط، حيث تنظر إليهم السلطات الإسرائيلية والقوانين المرعية، كمواطنين إسرائيليين يسري عليهم القانون «الإسرائيلي»، ولكنهم في الواقع يواجهون سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي رغم المواطنة «الإسرائيلية» وحقهم في المساواة الكاملة .

هذه الخصوصية تضيف عناصر نوعية وكمية إلى مجمل العناصر الإيجابية المتمثلة في قرارات المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة وكافة هيئاتها، وهي تكتسب صبغة خاصة في حقبة تاريخية سياسية يتغنى فيها الجميع بشعار تطبيق الشرعية الدولية في كل الأزمات، وفي ظل تجاهل الحكومات «الإسرائيلية» لحقوق المهجرين من مواطنيها الذين يتشوقون ويطالبون بالعودة إلى أراضيهم وبيوتهم وهم يرون من مقدساتهم؛ مساجد وكنائس ومقابر، في حالة يرثى لها نتيجة الانتهاكات الصارخة بحقها .

إلا أن الأحداث السياسية المتسارعة، وعلى رأسها الاتفاقيات ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة «إسرائيل» قد توحى للبعض بأن ملف اللاجئين بشكل عام والمهجرين بشكل خاص قد أُغلق إلى غير رجعة، غير أنه وباعتقادنا، فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد أسقطت قضية الجماهير الفلسطينية في إسرائيل منذ سنوات عدة، وهذا يشمل، أيضاً، ملف المهجرين، فهل تكمن في هذه الحلقة قوة الرجوع إلى المبادرة الذاتية، والأخذ بزمام الأمور واستثمار الوضعية القانونية المدنية للمهجرين بشكل خاص، والجماهير الفلسطينية بشكل عام، من أجل المطالبة بالحقوق الأساسية للأقلية الفلسطينية والاعتراف بحقوقها القومية ومن ثم حل مشكلة المهجرين بشكل عادل ومنصف؟! نعتقد أن الوضع السياسي الحالي بازدياد الشعور لدى الأكثرية من الفعاليات السياسية في الوسط الفلسطيني بضرورة تحديد واضح لمستقبل الجماهير الفلسطينية، سيلقي بظلاله، دون أدنى شك، على قضية المهجرين إذا وجدت الاداة المناسبة ووضعت البرامج والمخططات الفكرية اللازمة للنهوض بهذه القضية على مستوى جديتها وأهميتها .

## قرية إقرث، نموذجاً

«إن اليهود لم يأتوا إلى أرض إسرائيل لا من أجل السلطة ولا من أجل طرد العرب . . . نحن لا ننوي طرد العرب من أراضيهم».

لم يمر وقت طويل على «دافيد بن غوريون» الذي قال هذا حتى صرّح: «بعد أن نشكل قوة كبيرة في أعقاب إقامة دولتنا سنلغي التقسيم ونتوسع في كل أرض إسرائيل». وفي وقت لاحق قال: «سيكون من العدل نقل العرب من دولتنا إلى دول عربية مجاورة، هذا الترحيل سيكون طوعياً باتفاق مع العرب».

أما رئيس «الكيرن كيميت مناخم أوسيشكين» فقد قال: «لن نستطيع البدء في حياة سياسية في دولتنا إذا كان العرب يشكلون فيها 45٪، نحن لا نستطيع طردهم ولا يسمح لنا، البريطانيون هم القادرون». وجاء على لسان «يوسف فايتس» مدير دائرة «أراضي إسرائيل» في ذلك الوقت: «يجب أن لا نبقي على أية قرية عربية ويجب رصد الأموال للترحيل». جاء تصريحه هذا سنة 1946. أما في سنة 1947 فقد قال: «طرد العرب أفضل من اعتقالهم»، وبعد تشديد الحصار على فلسطينيّ حيفا ويافا، قال: بالإمكان تشديد الحصار عليهم وجعلهم يموتون جوعاً».

وزعيم «السفارديم» من اليسار قال إنه «يجب مسح قرى عربية كاملة عن وجه البسيطة». وأضاف: «يجب اقتلاع أبو كبير الكبيرة مثلاً وهذا يكون درساً لقرى أخرى».

وجاءت خطة أيار الموضوعية في كانون الثاني. لتتنص على ضرورة مهاجمة القرى العربية بهدف التهجير. هذا قليل من كثير قولاً وعملاً، فهل يدعي أحد بعد هذا أن التهجير لم يحدث بل حدث هروب جماعي لم تكن للقوات «الإسرائيلية» يد فيه؟!.

ولعلّ مسلسل قضية إقرث وشقيقتها كفر برعم، هذا الجرح الذي ما زال مفتوحاً ينزف يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة، لعل هذا المسلسل شاهد على المأساة يذكرّ بها كل لحظة.

ان ما حدث لإقرث شبيهه بما حدث لقرى أخرى من حيث التهجير، مع فوارق بين مكان وآخر بكيفية التهجير، عنفاً أو إخافة أو خديعة . . . إلخ.

كان احتلال قرية إقرث في ليلة 3 تشرين الأول من العام 1948، لم يجد الجيش «الإسرائيلي» صعوبة بدخول القرية التي قررت الاستسلام وعدم المقاومة، لأن مثل هذه المقاومة لا تفيد بل قد تسيء للأهالي وتجعلهم لقمة سائغة للتهجير.

وفي النهار التالي، وقّع ممثلو الأهالي وعددهم أربعة بينهم الكاهن اندراوس قرداحي ومختار القرية مبدئياً داود، كتاب تسليم وفقاً لما أملاه قائد المنطقة العسكري الذي وقّع بدوره على الكتاب وقد جاء فيه ما يلي: «نحن الموقعين أدناه مبدئياً حنا داود، والخوري أندراوس قرداحي، وذيب جريس سمعان، وشيبان الياس سميت نصرّح بهذا أننا نحن أهل إقرث نسلم بلا قيد أو شرط لجيش الدفاع الإسرائيلي، وبموجب هذا التسليم نتعهد بتسليم كل الأسلحة والذخيرة التي بحوزتنا حتى العاشرة من صباح الحادي والثلاثين من

تشرين الأول 1948، وفي حالة عدم تسليم الأسلحة والذخيرة، يعتبر هذا خرقاً لهذا الكتاب وسيكون لجيش الدفاع الحق باتخاذ الإجراءات المناسبة كما يراها. هذا الكتاب يعتبر مؤقتاً حتى تضع حكومة إسرائيل كتاب تسليم أو يوضع بمعرفتها. ملاحظة: على كل سكان القرية أن ينصاعوا لأوامر وتعليمات الموقعين أدناه باعتبارهم ممثلي دولة إسرائيل.

لم يمض أسبوع واحد حتى جاء الضابط نفسه، واجتمع إلى مندوبي السكان يوم الخامس من تشرين الثاني ليلبغهم بضرورة نقلهم إلى قرية الرامة انتقلاً مؤقتاً لا يدوم أكثر من أسبوعين إلى أن تستقر الأوضاع الأمنية في المنطقة كما ادعى، وستتولى شاحنات الجيش أمر نقلهم، دون الحاجة إلى نقل أي أثاث، فانتقلهم مؤقتاً!!

وتم نقل السكان بالفعل في اليومين التاليين السادس والسابع من تشرين الثاني، وبقي في القرية نحو خمسين شخصاً مع الخوري لحراسة البيوت.

بعد أسبوعين، وبعد أن أحس الأهالي أنهم لم يلتفت إليهم أحد من السلطة، توجهوا إلى حاكم المنطقة العسكري كي يسمح لهم بمغادرة الرامة إلى قريتهم، فقد كان الحكم العسكري شديداً آنذاك، فحوّلهم هذا بدوره إلى وزير الدفاع لأن الأمر أكبر من صلاحياته، وما كان من الوزير إلا إعادتهم إلى الحاكم العسكري، ثم الوزير، ثم الحاكم العسكري، فتحولوا إلى كرة طاولة تنتقل من لاعب إلى لاعب لمدة نصف سنة.

وحيث أقدمت قوات الجيش على ترحيل من بقي في البلد في ربيع 1949، عرف الأهل أنهم وقعوا في الفخ، وأن خديعة السلطة الجديدة طالتهم، والآن لا بد من إيصال القضية إلى القضاء، إلى المحكمة العليا بواسطة المحامي محمد نمر الهواري.

كان الأهل في ذلك الحين يعيشون في ظروف صعبة، باكتظاظ شديد في بيوت لا تصلح أحياناً للسكن، بالإضافة إلى ظروفهم الاقتصادية التي أخذت تصعب يوماً بعد يوم.

وفي الثامن والعشرين من أيار 1951، استصدر المحامي أمراً احترازياً يلزم الحاكم العسكري ووزير الدفاع بتقديم حججها إزاء منع الأهالي من عودتهم إلى قريتهم وبيوتهم، إذ لم تجد المحكمة أي مانع قانوني يحول دون عودتهم، وأقرت المحكمة أن الطرف الثاني ( المدعى ضده ) لا يستطیع التنكر لمواطنة هؤلاء السكان لكونهم مواطنين دائمين.

وجاء في قرار المحكمة، أيضاً: «طالما لا يصدر عن سلطة مسؤولة أمر إخلاء ضد المطالبين بالعودة وفقاً للمادة الثامنة من أنظمة الطوارئ يحق للسكان العودة إلى ديارهم».

وكانت المحكمة العليا ترشد وزير الدفاع إلى الطريق لجعل التهجير قانونياً، وكأنها تقول له: أصدر أوامر إخلاء، تضمن قانونية التهجير!

وكان على السكان أن يأخذوا موافقة الحاكم العسكري للسماح لهم بالعودة، لكن هذا المسؤول وضع طينة

في أذن وعجينة في الأخرى. وبدلاً من إصلاح الغبن وإعادة السكان إلى بيوتهم وأراضيهم، أصدر وزير الدفاع أوامره بإخلاء القرية. كان ذلك يوم 1 أيلول 1951، أي بعد ما يقارب من سنتين من وجودهم خارج القرية.

وكان على المهجرين الاعتراض خلال أربعة أيام، فاعترضوا يوم 13 أيلول إلى لجنة الاعتراضات التي عقدت جلستها المغلقة يوم 23 أيلول لتستمع إلى الضابط الذي وقع على أوامر الإخلاء ولم يسمح لمحامي الأهالي حضورها لإسماع رأيه ورأي موكله. رفضت محكمة لجنة الاعتراضات اعتراض المهجرين، فتوجه محاميهم الهواري إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر احترازي ضد لجنة الاعتراضات، وحصل ذلك يوم 1951/11/26 .

وبعد شهر واحد، في ليلة الميلاء، تم نسف القرية كلياً لتبقى الكنيسة، على أمل أن تنهي بذلك حلم السكان بالعودة، لكن الحلم يبقى والنضال يبقى.

ويصرح رئيس الوزراء «بن غوريون» في جلسة الكنيست يوم 16 تشرين الثاني 1952، أن هدم البيوت لم يكن بأمر منه رغم أنه من عمل الجيش.

رئيس حكومة ووزير دفاع يعلن أن الجيش يقوم بمثل هذا العمل دون أوامر منه، لكنه لم يعلن أن الأمر خطأ، لم يعلن مسؤوليته أو عدم مسؤوليته!

لم يهدأ المهجرون رغم كل ما حصل لهم، وقد شهد تاريخ نضالهم مداً وجزراً. وفي سنة 1972 يعلن وزير الدفاع «موشيه ديان» أن اليوم الأخير من هذا العام سيشهد نهاية مناطق الأمن المغلقة داخل الخط الأخضر، وهذا ما كان ينتظره الأهالي، إذ إن إبطال المناطق الأمنية المغلقة يعني إبطال منع السكان من العودة، فتجدد النضال من أجل العودة، وما كان من وزير الدفاع إلا الإعلان عن ابقاء قريتي إقرث وكفر برعم منطقتين عسكريتين مغلقتين، وتشهد على ذلك اللافتة الباقية حتى يومنا هذا على الشارع المؤدي إلى كفر برعم ومفادها : منطقة عسكرية مغلقة.

كان هذا دفعةً جديدةً في طريق النضال، فقد حصل الأهالي في هذا الوقت على إذن بإصلاح الكنيسة وترميم المقبرة وإعادة استعمالها وما زالتا على حالهما حتى يومنا هذا، فعودة الأموات منا مضمونة، يبقى أن نضمن عودة الأحياء.

توالى الأحداث، فاعتصم السكان في القرية؛ كبارهم وصغارهم، اعتقل من اعتقل، وهُدد من هُدد، وقاموا بالمظاهرات في حيفا وإقرث والقدس، وأضربوا عن الطعام لثلاثة أيام متتالية في القدس، وأقاموا مخيمات العمل التطوعي في الكنيسة وساحاتها، في المقبرة والطريق المؤدية إليها، أقاموا مخيمات صيفية للأطفال، عمد بعضهم أبناءهم في القرية، وتزوج بعضهم في حواكيرها وكنيستها، وما زال السكان يذكرون إكليل عاطف خياط الذي منع من الدخول إلى الكنيسة فتمت مراسيم الإكليل في الحواكير، كما تمت مراسيم عماد أبناء غسان حداد في الحواكير، إذ وقفت الشرطة بحواجزها سدًا بين الأهالي وكنيستهم.

في أيام رئيسته الحكومة «غولدا مئير» اتخذت حكومتها قراراً بمنع السكان من العودة إلى بيوتهم

وقريتهم، وفي عهد حكومة «رايين» تشكلت لجنة وزارية أوصت بعودة السكان لكن بشروط لا يمكن للأهالي قبولها، لم تطل أيام الحكومة التي حلت محلها أخرى لتبحث باعتراض الأهالي وتتم ما بُدئ به، في هذه الأثناء توجه السكان إلى محكمة العدل العليا بواسطة المحامي «أفيغدور فيلدمان»، وقد أصدرت المحكمة أمراً للحكومة بإعلان حل للقضية لتعلن حكومة «شارون» رفضها لعودة السكان وكان من أهم ما تدرعت به هذه الحكومة، أن هذه العودة إن تمت، فهي تشكل سابقة لغيرها من القرى فيطالب أهلها بتحقيق حلمهم بالعودة.

تظاهر الأهل احتجاجاً وأعلنوا رفضهم لقرار الحكومة، وفي جلسة المحكمة العليا التي تلت قرار الحكومة، صدر أمر للحكومة بإعادة النظر وإعطاء تعويض أو حل بديل، وستلتم هيئة المحكمة بعد هذه الفترة التي لا تزيد على ثلاثة أشهر لتعلن موقفها النهائي.

بقي أن نذكر أن مبدأ التعويض والحل البديل رفضه السكان بموقفهم الإجماعي العام، وما زالوا يرفضونه. في السابق قبل نفرٌ منهم تعويضاً مالياً وأرضاً بديلة، ويصر الباقون منهم، وهم الأغلبية الساحقة، على العودة إلى قريتهم وأرضهم ولا يرون بديلاً عن القرية والأرض.

(فوزي ناصر)

## مجزرة الصمصاف .. من مجازر التهجير

التهجير الكبير عام النكبة 1948، رافقته دماء كثيرة سُفكت في المجازر التي نفذتها العصابات الصهيونية. ومن يسأل جيل تلك الفترة، فلا بد أن يسمع عن بعض هذه المجازر مثل: دير ياسين، الطنطورة، الطيرة، عيلبون، عيلوط، ناصر الدين، العباسية، بلد الشيخ، سعسع وغيرها وغيرها. ثمة إجماع عام على أن هذه المجازر كانت تهدف إلى إرهاب الفلسطينيين، وأنها سببت وساهمت، بصورة غير مباشرة، بالفرار المشوب بالذعر، وبموجب هذه الاستراتيجية، شنت في تلك الأيام عشرات الهجمات، وجرى تدمير البيوت بالديناميت على رؤوس العجائز والنساء والأطفال.

في القاموس الصهيوني الرسمي يحبون الادعاء أن «العرب هربوا العام 1948»، حتى كلمة «تهجير» غير واردة. وما بالكم بعبارة «طردت تحت نيران عساكر المجازر» . . . ولكن، ككل قصة، هناك قصة مقابلة، وهناك ذاكرة حيّة وحقائق تاريخية لا تزال ترسم علامة السؤال الكبرى، وتحدد شيئاً من أوجه النكبة، حين أراد من أراد اعتبار هذه الأرض بلا شعب.

وقد كان الإرهاب وذبح المدنيين العزل، قد بدأ في كانون ثاني من سنة 1947 فور انتهاء مناقشات الأمم المتحدة لقضية فلسطين. وقد كان هذا التصرف وسيلة رئيسة استخدمت في إجبار العرب على ترك بيوتهم وقراهم، رغماً عنهم.

جرائم القتل الجماعي كثيرة نفذتها وحدات عادية من «الهاغاناة» أو عصابات «الأرغون» و «شتيرن»

والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

التاريخ	القرية
20 أيار 1947	فجة
12 كانون أول 1947	الطيرة
13 كانون أول 1947	العباسية
19 كانون أول 1947	قزازة
30 كانون أول 1947	مصفاة النفط (حيفا)
31 كانون أول 1947	بلد الشيخ
31 كانون أول 1947	حواصة
11 كانون الثاني 1948	حي الشيخ بدر (القدس)
19 كانون الثاني 1948	صرفند
15/14 شباط 1948	سعسع
26 شباط 1948	بيت دجن
12 آذار 1948	الحسينية
19 آذار 1948	السميرية
23 آذار 1948	قاقون

واستمر بعد هذا التاريخ مسلسل المجازر في بيت جالا، فلامية، رنتيس، مخيم البريج، قبية وغالين، والقرى السورية المجاورة لبحيرة طبريا، والرهوة وحوسان والنقيب والسموع ومخيم رفح وغيرها وغيرها. لم يكن الدافع إلى ارتكاب هذه المجازر مجرد الثأر أو القتل، بل كانت عقيدة أيديولوجية واستراتيجية سياسية، نابعة من فكرة الترحيل.

لم تكن هذه المجازر حوادث فردية متفرقة، ولم تكن تجاوزات محصورة في منطقة معينة، بل كانت موزعة في شتى الأرجاء. وقد حدثت قرب المدن العربية الكبرى، وكان هدفها التسبب بالجلاء الشامل. يقول المؤرخ الإسرائيلي «مئير يعيل»: «إن حوالي الثلث هربوا بدافع الخوف والثلث الآخر قام الإسرائيليون بإخراجهم بالقوة، كما حصل على سبيل المثال في اللد والرملة. أما الثلث الأخير فقد قام الإسرائيليون بملاحقتهم وتشجيعهم على الهرب».

أما «بيني موريس» فيقول في كتابه ص 217: «لقد كان ترحيل العرب لعدة اعتبارات منها:

- 1- الرغبة في تقليص عدد العرب الذين سيقون في الدولة اليهودية إلى أقل عدد ممكن.
- 2- الحاجة إلى إيجاد حلول إسكانية للمهاجرين اليهود الجدد، إذ كانت القرى العربية الخالية يمكن أن تكون كافية لسد هذه الحاجة»، وبناء على ذلك:

شرع الجيش الإسرائيلي بإزالة القرى العربية الحدودية مثل النبي روبين، صروح، طريخا، المنصورة، إقرث، برعم...

في بداية شهر كانون ثاني سنة 1949 طُرد أهالي صفورية وعددهم 395 نسمة بقوا في القرية، وجرى إحصاؤهم فيها واستلموا هوياتهم هناك، وقد نقلوا في شاحنات إلى القرى المجاورة مثل عيلوط، الرينة، كفر كنا، المشهد والناصره. وفي شهر شباط من تلك السنة تم توزيع أراضي القرية على مستوطنات «سدي ناحوم» و «حفتسي به» و «سوليم». أما مواطنو قرية «فراديه» وكان عددهم 267، فقد طردوا في شباط سنة 1949، كما طرد سكان قرية الغابسية.

وفي الخامس من حزيران سنة 1949 طوقت وحدات من الجيش الإسرائيلي السكان المتبقين من «الجاعونة» (روش بينا) والخصاص وطيطبا وحملوا في شاحنات ثم تركوا وشأنهم على ظهر تلة مكشوفة في منطقة صغد.

حتى بعد أن وقعت اتفاقية الهدنة الأخيرة في 20 تموز سنة 1949 التي قضت بحماية بعض القرى ووجودها مثل: منصوره الخيط وكراد الغنامة وكراد البقارة والنقيب والخربة السمراء والحمة، وكان يسكن هذه القرى حوالي 2200 نسمة، لكن في نهاية الأمر تم إخلاء جميع هذه القرى وطرد معظمهم إلى سوريا وقلّة قليلة إلى قرى «شعب» و «وادي الحمام» و «شفاعمرو».

## مجزرة الصفصاف

الموقع: الصفصاف قرية عربية هدمت عن آخرها، ولم يبق منها سوى بعض الأبنية وبناء للعين التحتة بالقرب من الشارع والمدرسة.

تقع في الجهة الشمالية الغربية لمدينة صغد. تبعد (2) كم إلى الجنوب من قرية «الجش»، على سفح المنحدر الغربي لأرض المرج البارلتية. ترتفع 750 م عن مستوى سطح البحر.

تحيط بها من الشمال أراضي الجش، ومن الشرق أراضي طيطبا وتدميت ومن الغرب جبل الجرمق (ميرون)، ومن الجنوب قرية (ميرون) المهدمة.

السكان: بلغ عدد سكانها سنة 1948 (1050) نسمة سكنتها عدة عائلات منها:

1- آل الزغموت: ظهر منهم عبد الله الخالد (أبو خليل) - مختار القرية.

2- آل الشريدة: ظهر منهم علي طه الشريدة، وقد أشغل منصب المختار.

3- آل حمد: منهم الاستاذ محمد الطالب (أبو طالب).

وعائلات أخرى مثل: آل يونس، آل أبو الكل، آل مرعي، آل حليحل.

نضال القرية: شاركت الصفصاف كغيرها من قرى قضاء صغد في الثورة سنة 1936 وقد عرف من الذين شاركوا في الثورة:

- 1- محمد جوخ شريدة
- 2- أحمد جوخ شريدة
- 3- علي طه الشريدة
- 4- سليمان المرعي
- 5- أحمد كريم حليحل
- 6- محمود الكايد (أبو عادل)

وقيل إن عائلة الزغموت كانت من المعارضة وقتل زعيمها نمر مجيد الزغموت آنذاك.

### المجزرة :

لقد تعرضت هذه القرية لمجزرة رهيبة سنة 1948. لقد كانت مذبحة جماعية بشعة حدثت بتاريخ 1948/10/29، وقد وصف بعض صورها «موش كرمل» في كتاب «معارك الشمال» حيث قال: «في ساعات الصباح الباكر اقتحمت القوات الإسرائيلية القرية، وانكسرت المقاومة، وعثر على جثث القتلى المطروحة في الحقول.. قطعان الماشية تراكضت دون هدف ودون راعٍ يجمعها. تراوح عدد القتلى بين 66 و95 شخصاً، غالبيتهم من أبناء القرية الذين كانوا يرفعون الأعلام البيضاء. وقد تم دفنهم في قبر جماعي في عين الصفصاف (القوقة) ، كما شارك في دفن بعضهم بعض الشباب من سكان الجش الذين ما زالوا أحياءً يتذكرون ذلك.

ثم يضيف العميد «كرميلي» في كتابه ص213 ما يلي: «إنهم يهجرون قراهم - موطنهم وموطن أجدادهم - ويذهبون إلى المهجر إلى أماكن غريبة مجهولة كثيرة المعاناة، نساءً وأولاداً وأطفالاً وبهائم. الكل يتحرك صامتاً ومولولاً، أحياناً نحو الشمال دون الالتفات إلى جنب. المرأة لا تجد زوجها والولد لا يستطيع العثور على والده. الكل يهرب. ولا يعرف إلى أين هو ذاهب. أثاث وحوائج كثيرة مبعثرة على جوانب الطرق، فكلمتا طالت مسافة طريق اللاجئين ونفذ صبرهم وخارت قواهم، كما ألقوا أمتعتهم وأشياءهم التي حاولوا في بداية الأمر إخراجها من بيوتهم، إذ أصبح كل شيء في نظرهم تافهاً لا قيمة له، قياساً إلى الخوف الذي يطاردهم ورغبتهم في إنقاذ حياتهم.

لقد التقيت بفتى يبلغ من العمر ثماني سنوات، يتحرك شمالاً ويسوق أمامه حمارين. أبوه وأخوه قتلوا في المعركة وفقد أمه ولم يستطع العثور عليها.

رأيت امرأة تحمل طفلاً يبلغ من العمر أسبوعين على ذراعها الأيمن وطفلاً آخر يبلغ سنتين من عمره على ذراعها الأيسر، وبنثاً في الرابعة من عمرها تجرها وراءها، تمسك بفسطانها».

هذه صورة من الصور العديدة التي نقلها أحد المشاركين في هذا الهجوم اللعين.

أما الكاتب المورخ «بيني موريس» فقد جاء في كتابه ص 212 ما يلي:

«إن ما حدث في عيلبون كان مجرد حلقة من سلسلة طويلة، وكان من الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها

الجيش الإسرائيلي في «عملية حيرام» كانت معظم هذه الأعمال قد نفذت ضد السكان العرب أثناء عملية الطرد، وكلها نفذت بمبادرة من القيادة والجنود المحليين، مع موافقة «صامتة» من جانب قيادة اللواء أو قيادة «عملية حيرام».

وفي التقرير الذي قدّمه «جليلي» في تشرين الثاني سنة 1948 أمام اللجنة السياسية التابعة لحزب «مبام»، وردت تفاصيل بعض هذه الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها الجيش الاسرائيلي خلال معارك تشرين الأول سنة 1918 على النحو التالي: «في الصفصاف ربط الجنود الاسرائيليون (51) رجلاً من سكان القرية بالحبال، وأنزلوهم إلى بئر ثم أطلقوا النار عليهم. توسلت النساء يطلبن الرحمة، وكان بينهن ثلاث حالات اغتصاب. بنت عمرها 14 سنة اغتصبت وقتلت (4) أخريات.

أما الدكتور «بالومبو مايكل» فقد جاء في كتابه «كارثة فلسطين» ص 181 ما يلي: «استخدم اليهود في عملية «حيرام» أربعة ألوية وعدداً كبيراً من الدبابات. كانت الصفصاف قرية صغيرة تقع مباشرة في طريق أحد الأرتال الإسرائيلية. وفي ليلة 29 تشرين الأول 1948 قُتل العديد من القرويين في هجوم جوي إسرائيلي. وعند شروق الشمس وفي اليوم التالي دخلت القوات اليهودية البلدة وشعر القرويون بالخوف، خصوصاً عندما طلب منهم الجنود الاسرائيليون التجمع في الساحة المركزية.

وتتذكر «أم شحادة الصالح» بوضوح ذلك الصباح المفجع، عندما قام الجنود بصف بعض المدنيين للقتل، كما أمر بعضهم الآخر أربع فتيات بمرافقتهم إلى البئر لإحضار ماء للقرويين المحتجزين. لكن الفتيات لم يصلن إلى البئر بل أخذوهن إلى البيوت الخالية واغتصبهن».

كانت الأقدار تخبئ لسكان الصفصاف مصيراً أسود. وقد شاهدت (أم شحادة) المنظر المروع. لقد قام الجيش بعصب أعين حوالي (70) رجلاً من شبابنا وقتلوهم أمامنا الواحد بعد الآخر، ثم ألقى الإسرائيليون بجثثهم في عين ماء قريبة».

بعد مذبحه من هذا النوع، لم يكن من الضروري للإسرائيليين أن يطردوا الناجين الذين هرب معظمهم خوفاً وذعراً من المصير المجهول لهم ولأبنائهم.

أما «روز ماري صايغ» فتقول عن هذه المجزرة في كتابها (الفلاحون الفلسطينيون) ص 113 ما يلي: «في المرحلة الأخيرة من الحرب كان استيلاء الصهاينة على قرية الصفصاف خطوة حيوية في إكمال تطهير الجليل الشمالي والأوسط. فبعد أن انسحبت ميليشيات القرية المكونة من عدد يتراوح بين (40-60) رجلاً مخلّفة وراءها العديد من القتلى والجرحى، دخلت القوات الاسرائيلية الى الصفصاف وقتلت (70) رجلاً أمام أعين من تبقي من أهلها. وتردد أن الصهاينة قد اغتصبا أربع فتيات، وقد خلفت مجزرة الصفصاف أثراً سيئاً على القرى المجاورة التي توقعت نفس المصير، مما دفعها إلى الهروب».

أما شهود العيان فيقولون: «عندما بدأ الهجوم على القرية كان المجاهدون المدافعون مستعدين لحماية قريتهم، إلا أنهم فوجئوا بالهجوم من ثلاث جهات، ولم يتلق المجاهدون أية نجدة من الجيوش العربية، فانسحبوا إلى لبنان، وترك القرية معظم السكان من النساء والأطفال والشيوخ، وكثيراً من القتلى

والجرحي».

«دخل الجيش الإسرائيلي القرية عند الفجر، وأمر سكان القرية بالاصطفاف في رقعة تقع شمال القرية. وبينما كانوا مصطفىين، أمر بعض الجنود اليهود أربع فتيات بمرافقتهم لجلب المياه لكنهم أخذوهن الى البيوت واغتصبهن. قام الجيش بتعصيب أعين أكثر من (سبعين) رجلاً وقتلوهم رمياً بالرصاص أمام أعيننا، ثم أخذ الجنود جثثهم وطرحوها في عين القرية (الفوقه) ثم جرفوا التراب وألقوه فوق الجثث». مع سقوط القرية تم هدم معظم بيوتها ولم يبق منها سوى ستة منازل وعين القرية (التحتة) وبنيت على أنقاضها مستوطنة (سفسوفا).

### (جميل عرفات)

### معطيات وحقائق\*

تبلغ مساحة فلسطين 27,009 كم مربع، تتوزع على ستة ألوية وهي بدورها تتكون من ستة عشر قضاء. توزيع قرى ومدن فلسطين المهجرة حسب الألوية والأقضية:

#### أولاً: لواء الجليل ويضم خمسة أقضية:

أ - قضاء الناصرة كان يضم قبل الاحتلال عام 1948 (28 قرية) هجر وهدم منها 7: اندور، الصبيح، صفورية، العفولة، المجيدل، معلول، ومسحة.

ب - قضاء عكا كان يضم قبل الاحتلال مدينة عكا و(53 قرية): تم تهجير القسم الأكبر من سكان مدينة عكا وتهجير وهدم 22 قرية أخرى: إقرث، أم الفرج، البصة، تربيخا، جدين، الدامون، دير القاسي، الرويس، الزيب، سحماتا، السميريّة، الشيخ داوود، عمقا، الغابسية، الكابري، كفر عنان، المنشية، المنصورة، منوات، النهر، البروة، والكويكات.

ج - قضاء صفد وكان يضم مدينة صفد و77 قرية: تم تهجير وهدم مدينة صفد و72 قرية أخرى: صفد، أبل القمح، البويزية، بيرييه، بيسمون، تليل، الجاعونه، جب يوسف، جزاير الحنداج، جاجولا، الحسينيه، الخالصه، الخصاص، خيام الوليد، الدرباشيه، الدرداره، دلاته، الدواره، ديشوم، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، راس الاحمر، الزويا، سبلان، سعسع، السموعي، الصنبرية، شوكة التحتا، شوكة الفوقا، الشونه الصالحيه، الصفصاف، صلحه، طيطة، الظاهرية التحتا، الظاهرية الفوقا، العابسيه، علما، العلمانية، عموقه، عين الزيتون، غرابه، غباطية، الغرزيات، فارة، الفراضة، فرعم، قديثة، قدس، القديرية، كراد البقارة، كراد الغنامة، قباة، قبطية، قباة، كفر برعم، لزازه، المالكية، مروس، المطلة، المفتخرة، مغر الخيط، مغر الدروز، الملاحه، المناره، منصوره، الخيط، ميرون، الميس، الناعمه، النبي يوشع، هونين، يرده،

الخيطة، ميرون، الميس، الناعمة.

د - قضاء طبريا كان يضم مدينة طبريا و30 قرية: تم تهجير أهالي طبريا وهدم 28 قرية أخرى: طبريا، أبو زينة، تل الهنود، الحدثة، حطين، الحمه، خربة الوعره، الدلهمية، سمخ، سمره، السميكة، الشجرة، الطابغه، العبيديه، عولم، غوير أبو شوشه، كفر سبت، لوبيه، المجدل، معذر، المناره، المنصوره، المنيه، الموسي، ناصر الدين، النقيب، نمرين، ياقوق.

هـ - قضاء يسان كان يضم مدينة بيسان و33 قرية، تم تهجير وهدم مدينة بيسان و31 قرية: بيسان، الأشرفية، أم عجرة، بشتاوي، البواطى، البيرة، تل الشوك، جبول، جسر الجاميع، الجوفه، الحمه، الحميديه، الخنيزير، دنه، زبعه، الساخنه، السامر، سيرين، الصفا، الطيره، العريضه، الغزويه، الفاتور، فرونه، قوميه، كفرا، كوكب الهواء، المرصص، مسيل الجزل، وادي البيرة، يبلى، شطه.

### ثانياً : لواء حيفا

قضاء حيفا يضم مدينة حيفا و75 قرية، تم تهجير معظم سكان حيفا وهدم وتهجير 71 قرية: أبو زريق، أبو شوشه، إجزم، أم الزينات، أم الشوف، أم العمد، البريكة، البطيمات، بلد الشيخ، بيت لحم، جبع، خبيزه، خربة الدامون، خربة ليد، دالية الروحا، رأس علي، الريحانيه، سعسع، السنديانه، صبارين، صرفند، طبعون، الطنطوره، الطيره، عتليت، عين حوض، عين غزال، الغابة التحتا، الغابة الفوقا، قيهر وقامون، قنير، قيساريا، كباره، الكساير، كفر لام، الكفرين، المزار، مزرعة ابتان، المنسي، النغنيه، هوشه، وعرة السريس، ياجور، زمارين، أم العلق، أم التوت، ميماس، أم الدفوف، جدرو، لد العوادين، الخريه، خربة الجركس، منصور العقاب، المنصوره، الغيبات، كفريتا، كركور، المزار، المراح، اللجون، الدار البيضاء، حديدون، الشونه، البرج، شفيا، جعاره، الزرغانيه، السوافير والخضيره.

### ثالثاً : لواء يافا ويضم قضاء يافا والرملة

أ - قضاء يافا يضم مدينة يافا و26 قرية، تم تهجير أهالي يافا وجميع القرى الأخرى: أبو كشك، إجليل الشمالية، إجليل القبليه، بيار عدي، بيت دجن، جريشه، جماسين الشرقي، الجماسين الغربي، الحرم، الخيرية، رنتيه، السافريه، سارونه، الساقيه، السلمه، السوالمة، الشيخ مونس، العباسية، فجة، كفر عانة، المر، المسعودية، ملابس، المويلح، ويلهما واليازور.

ب - قضاء الرملة: يضم مدينتي الرملة واللد و73 قرية، تم تهجير أهالي اللد والرملة و62 قرية: أبو شوشة، أبو الفضل، أدنبة، أم كلخه، البرج، برفيليا، البريه، بشيت، بير أماعين، بير سالم، بيت جين، بيت سوسن، بيت شنه، بيت نبالا، التينه، جمزو، جنساس، جوليا، الحديته، خربة البويره، خربة بيت فار، خربة الظهيرية، خروبه، زكريا، الخلايل، خلد، الخيمة، دانيال، دير أبو سلامة، دير الطريف، دير محيسن،

زرنوقة، سجد، سلبيت، شحمه، شلتا، صرفند الخراب، صرفند العمار، صيدون، الطيره، عاقر، عنابه، القباب، قطره، قزازه، قوله، الكنيسة، مجدل يافا، المخيزن، المزيرعه، المغار، المنصورة، النبي روبين، النعانه، وادي حنين، بينا، دير أيوب، اللطرون، عمواس، بيت نوبا، ويالو.

#### رابعا : لواء نابلس ويضم ثلاثة أقضية وهي نابلس، طولكرم، وجنين

أ - قضاء نابلس ويضم 113 قرية لم تهدم منها أي قرية.

ب - قضاء طولكرم ويضم مدينتي طولكرم وقليلية و72 قرية، تم تهجير وهدم 29 قرية: أم خالد، بركة رمضان، بيار عرس، خربة ايثنان، خربة بيت ليد، خربة تبصر، خربة الجملة، خربة خريش، خربة الدميري، خربة الزبائدة، خربة الزلفه، خربة السكه، خربة عزون، خربة المنشيه، خربة يمه، رمل زيتا، عرب الفقرا، غابة جيوس، غابة الطيبه الشماليه، غابة الطيبه القبليه، غابة العبابشه، غابة كفر صور، غابة مشكه، غابة مسكه، فرديسيا، قاقون، كفر سابا، وادي الحوارث الشمالي، القباني.

ج - قضاء جنين ويضم 65 قرية، تم تهجير وهدم 5 قرى: أميه، زرعين، عين المنسي، المزار، نورس.

#### خامساً : لواء القدس ويضم أقضية القدس، رام الله، والخليل

أ - قضاء القدس ويضم مدن القدس، بيت لحم، أريحا، وبيت جالا، و86 قرية. تم تهجير معظم سكان القدس بأحيائها المختلفة، إضافة إلى 34 قرية أخرى وهي: أشوع، البريج، بيت أم الميس، بيت تول، بيت عتاب، بيت محيسر، جراش، الجورا، خربة اسم الله، خربة العمور، خربة اللوز، دير أبان، دير رافات، دير الشيخ، دير الهوا، دير ياسين راس أبو عمار، سريس، ساطاف، سفله، صرعه، صوبا، عرطوف، عسلين، عكور، علار، عين كارم، قالونيا، القبو، القصل، لفتا، المالحة، طاف والوجه.

ب - قضاء رام الله ويضم 58 قرية وهي باقية.

ج - قضاء الخليل ويضم مدينة الخليل و42 قرية، تم تهجير وطرده سكان 17 قرية وهي: برقوسيا، بيت جبرين، بيت نيتف، تل الصافي، خربة أم بريج، خربة جنابه، الدوايمه، دير الدبان، دير نحاس، رعنا، زكريا، زكرين، زيتا، اعجور، القبيبة، كدنا ومغلس.

#### سادساً : لواء غزة ويضم قضائي غزة وبنر السبع

أ - قضاء غزة ويضم مدن غزة، خان يونس، رفح، عسقلان، المجدل، و56 قرية، تم تهجير وهدم مدينتي

عسقلان والمجدل، و45 قرية وهي:

أسدود، بربرا، برقة، بطاني الشرقي، بطاني الغربي، بعين، بيت جرجا، بيت دراس، بيت طيما، بيت عفا، تل الترمس، جسير، الجلديه، الجورا، جولس، الجيه، حتا، حليقات، حمامه، دمرا، الخصاص، دير سنيد، سمس، السوافير الغربي، السوافير الشمالي، صميل، عبدس، الفالوجه، عراق سويدان، عراق المنشيه، عرب صقير، القسطينه، كرتيا، كوفخا، كوكبا، المحرقه، المسميه الكبرى، المسميه الصغرى، نجد، نعليا، هربيا، هوج وياصور.

ب - مدينة بئر السبع، ومعظم أبناء العشائر.

### جدول توزيع أبناء الشعب الفلسطيني العام 1998

أماكن التواجد	عدد اللاجئين	العدد الإجمالي للفلسطينيين المتواجدين في نفس المكان
إسرائيل	000.200	497.953
قطاع غزة	124.766	498.004.1
الضفة الغربية	855.652	554.596.1
الأردن	796.741.1	308.328.2
لبنان	008.408	183.430
سوريا	921.444	662.465
مصر	468.40	784.48
السعودية	762.274	762.274
الكويت	370.34	696.37
دول الخليج الأخرى	578.105	578.105
العراق وليبيا	284.74	284.74
الدول العربية الأخرى	578.105	578.105
القارة الأمريكية	050.173	203,588
دول العالم الأخرى	361.220	248.259
المجموع	121.942.4	186.788.7

مهجرو إقرت - وقربتهم نموذج للجريمة ... بدون عقاب !!  
تركوا أمتعتهم وغادروا قربتهم بطلب من القيادة العسكرية لمدة أسبوعين، حفاظاً على أمنهم!! ولا زالت السلطة، ولدة 54 عاماً تمنعهم، من العودة، حفاظاً على هذا الأمن!!!

\* هذه المعلومات مأخوذة عن الخارطة التي أصدرها د. سلمان أبو ستة بمناسبة خمسين عاماً على النكبة .

- المراجع :

- 1- بيئي موريس - طرد الفلسطينيين ص212.
- 2- موش كرمينيل - معارك الشمال.
- 3- عارف العارف - النكبة (6) ص125.
- 4- روز ماري صايغ - الفلاحون الفلسطينيون.
- 5- نور الدين مصالحة - طرد الفلسطينيين.
- 6- نافذ نزال - الخروج الفلسطيني من الجليل ص65.
- 7- بالومبو مايكل - الأسرار المذهلة للكارتة الفلسطينية ص 181.
- 8- وليد الخالدي - كي لا ننسى ص 325.
- 9- مصطفى العباس - قرى قضاء صفد ص101.
- 10- أرشيف الهاغاناه ملف 105/236.
- 11- مقابلات مع الذين عاشوا الأحداث .